



PROVISIONAL

A/40/PV.64
18 November 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الأربعاء ، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٠/٣٠

(اسبانيا)

السيد دي بينييس

الرئيس :

- مسألة السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا [٤٠]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section , Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

٥١٤٤ 85-64380/A

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠البند ٤٠ من جدول الاعمالمسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اقترح أن تقفل قائمة

المتكلمين في مناقشة هذا البند اليوم الساعة ١٢/٠٠ ظهرا .

تقرر ذلك .

السيد راتز (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يقدر وفد

هنغاريا الفرصة المتاحة له للاشتراك في المناقشة حول مسألة السلم والاستقرار

والتعاون في جنوب شرقي آسيا . وهو يسترشد في ذلك بالإيمان والامل في أن تتمكن

الجمعية العامة من أن تسهم خلال مناقشاتها في تعزيز السلم والامن الدوليين .

ومن دواعي قلقنا العميق أن منطقة جنوب شرقي آسيا ما زالت مثقلة بالتوتر ،

ومن ثم ينبغي للدول المعنية مباشرة بالامر ، ألا تالوا جهدا في حسم هذه المشكلة

بطريقة شاملة .

ويقوم موقف حكومة هنغاريا من مسألة إحلال سلم دائم ومستقر في جنوب شرقي آسيا ، على ثلاثة عناصر .

فوفقا لموقفنا المبدئي ، ينبغي تسوية المنازعات بين الدول أو مجموعات الدول بالوسائل السلمية وحدها عن طريق المفاوضات . وفي هذا الصدد أيضا نحن متيقنون أكثر من أي وقت مضى بأن دول عالمنا المعاصر لابد أن تتعايش سلميا بغض النظر عن نظمها الاجتماعية .

والصراعات الإقليمية ، بما في ذلك الصراع الدائر في جنوب شرقي آسيا ، وخاصة إذا طال أمدها ، لها أثر مباشر على الوضع السياسي الدولي كله . ومن شأن تحسين هذا الوضع - وهو أمر لابد من إقراره والتشديد عليه - أن يكون له أثر إيجابي ومحدد على حسم الصراعات الإقليمية . والدليل على ذلك ما طرأ من أحداث وتطورات خلال العقود الأربعة الماضية .

وهناك ظاهرة خاصة بمنطقة جنوب شرقي آسيا ، وهي أن تراث الروابط التاريخية والثقافية بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والجغرافية يجعل من المستصوب ، بل ومن الحتمي ، أن تسعى البلدان المعنية مباشرة لإيجاد أرضية مشتركة لحل المسائل المعلقة . وهذه المجموعة من العوامل ينبغي ألا تفتى عن ذهن أحد .

ونحن نسلم ونقبل بأن التطورات التاريخية قد أفضت إلى تكوين مجموعتين من البلدان في المنطقة ، تقع عليهما مسؤولية مشتركة للعمل الحاسم بشأن السلم والاستقرار والتعاون . وعلى دول الهند الصينية والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أن تدخل في حوار للنظر بشكل مشترك في المقترحات المقدمة منها . فالسبيل الوحيد السليم والممكن والمفتوح أمام كل هذه الدول هو إجراء مفاوضات على أساس المساواة واحترام مصالح كل من الجانبين ، بعيدا عن أي تدخل خارجي .

ووفقا لهذا النهج الذي اتبعناه ، أكدت جمهورية هنغاريا الشعبية باستمرار أنه لا بديل عن المحادثات المباشرة بين الدول المعنية . ونحن مقتنعون بأن المصالح الحقيقية والمشروعة لكل بلد في المنطقة يمكن أن تحترم في هذا الإطار الذي يتيح أفضل الإمكانيات لتفهم مواقف وشواغل الغير دون محاولة الزجّ في المناقشة بمشاكل

وهمية أو مفتعلة . والمحاولات الرامية الى تصوير مشاكل جنوب شرقي آسيا عن انها بذاتها المسائل المتصلة "بالحالة في كمبوتشيا" مآلها الغشل وهي لا تستهدف غير زيادة حدة التوتر . لذلك ، فإن اشراك نظام بول بوت الدموي ، تحت أي ذريعة ، أمر لا يمكن تصوره .

وقد آمدنا عام ١٩٨٥ بالفعل ببعض المؤشرات المشجعة والجديرة بالملاحظة عن وجود أرضية مشتركة لحسم قضية السلام والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا بشكل شامل .

ونحن نضع في اعتبارنا بوجه خاص في هذا الصدد المقترحات البنّاءة المقدمة من مؤتمرى وزراء الخارجية العاشر والحادى عشر لجمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التي تستهدف إعطاء قوة دفع حقيقية للحوار بين مجموعتي بلدان المنطقة . ونرحب بالمباحثات الجارية بين فييت نام واندونيسيا ، بوصفها ممثلين لمجموعتي بلدان المنطقة . كما اننا نؤيد ونقدّر استعداد حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية للدخول في مباحثات مع مختلف الجماعات أو الافراد من المعارضة من طائفة الخمير بنية بحث امكانية تحقيق مصالح وطنية على أساس القضاء على زمرة بول بوت الدموية .

وتدل هذه القائمة للمبادرات الرئيسية دلالة واضحة على الاستعداد الجاد من جانب فييت نام وكمبوتشيا ولاوس لإقامة علاقات صداقة وحنن جوار راسخة مع الدول الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . وينبغي للجمعية العامة أن ترحب بذلك الاستعداد لتسوية قضية السلام والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

وقد أحطنا علما مع الارتياح مرة أخرى بالمقترح الفيهيتنامي البنّاء لتطبيع العلاقات الفيهيتنامية - الصينية . ومن نفس المنطلق نؤكد من جديد تقديرنا لما أبدته فييت نام من استعداد لتسوية جميع المشاكل الموجودة بينها وبين الولايات المتحدة .

وما فتئت كل تلك التطورات تستحق اهتمامنا العميق ، لأنها تمهد الطريق المؤدى الى نظام بقاء للعلاقات ، كخطوة رئيسية نحو تهيئة امكانية إقامة نظام أمن جماعي آسيوى .

ويعتقد وفد هنغاريا أن دور الأمم المتحدة هو العمل على تهيئة الظروف التي تمكن بلدان المنطقة من الدخول في حوار والتفاوض ، دون تدخل خارجي ، من أجل التوصل الى حسم دائم للمشاكل التي تواجهها .

وجمهورية هنغاريا الشعبية ما زالت عاقدة العزم على الإسهام قدر استطاعتها في إحلال السلام والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا .

السيد لي كيم تشونغ (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

في هذه الدورة الهامة التي يحتفل فيها بالذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة ، أعربت الأغلبية العظمى من الدول الاعضاء في منظماتنا في بياناتها عن تصميمها على ضم جهودها في النضال ضد سباق التسلح ، وخاصة سباق التسلح النووي ، وتصميمها على تحويل مناطق شتى الى مناطق سلم واستقرار خالية من الاسلحة النووية ، ومن أجل إقرار سلم دائم وراسخ في سائر أنحاء العالم ، ومن أجل استقلال الدول وسيادتها وتنميتها . وأعربت نفس هذه الدول في سياق التوتر والوضع الدولي المعقد ، عن رغبتها في التوصل الى تسوية للمشاكل الاقليمية والعالمية عن طريق المفاوضات السلمية . ومن ثم يمكن للمرء أن يلاحظ أن السلم يمثل تطلعا قويا للبشرية كلها ، وان التعايش السلمي أصبح اتجاها لا يقاوم في زمننا . وتسرى هذه الملاحظة على جنوب شرقي آسيا أيضا .

والواقع ان هذه المنطقة هي المنطقة الوحيدة في العالم التي لم تنعم بالسلام طوال الاربعين عاما الماضية ، وذلك لانها واجهت بصورة متعاقبة اشق المحن الناجمة عن المناورات والاعمال العسكرية التي شنتها قوى الاستعمار والامبريالية والرجعية الدولية ضد استقلال الامم وسيادتها وعلى حساب السلم والاستقرار في المنطقة. ولذلك وأكثر من أى من البلدان الأخرى فان بلدان الهند الصينية ، ومنها فييت نام ، وكذلك الدول الأخرى في جنوب شرقي آسيا ، تؤيد التطلعات التي أشرت إليها وترغب في تحويل جنوب شرقي آسيا الى منطقة سلم واستقرار وتعاون من أجل أن تكرر جهودها بالكامل لبناء اقتصاداتها وتحقيق الرخاء في المنطقة بأكملها . وقد ترجمت هذه الرغبة بصورة محددة عن طريق تبادل الزيارات التي تمت في الأعوام الأخيرة بهدف زيادة التفهم المتبادل وتعزيز علاقات الصداقة والتعاون في المجالات الاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية وغيرها من المجالات بين بلدان المنطقة . ومما يثبت تلك الرغبة أيضا مختلف الاقتراحات التي تقدمت بها دول المنطقة مثل اعلان كوالا لامبور في عام ١٩٧١ الصادر عن البلدان الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والخام باقامة منطقة سلم وحرية وحياد ، والمبادئ التي حددها مؤتمر القمة في بالي عام ١٩٧٦ للدول الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، والمبادئ السبعة التي تحكم العلاقات بين دول جنوب شرقي آسيا والتي تقدمت بها دول الهند الصينية في عام ١٩٨١ للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ومن الواضح اذن ، ان السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا لا تمثل أملا قويا ومطلبا ملحا لشعوب تلك المنطقة فحسب بل امكانية حقيقية وملمومة أيضا . وتوفر الاقتراحات التي أشرت إليها أنفا أساسا عمليا للمحادثات الجارية بين مجموعتي بلدان جنوب شرقي آسيا التي تهدف الى تسوية الخلافات داخل المنطقة ، بما في ذلك مسألة كمبوتشيا ، وذلك وفقا للقرارات الخاصة بجنوب شرقي آسيا التي اعتمدها مؤتمر قمة نيودلهي لبلدان عدم الانحياز في عام ١٩٨٢ ومؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز في لواندا في عام ١٩٨٥ ، وهي قرارات وافقت عليها مجموعتا بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبلدان الهند الصينية .

ورغم الخلافات التي لاتزال قائمة حول بعض المشاكل المحددة ذات الجذور التاريخية ، برز في السنوات الاخيرة عن طريق الاقتراحات المقدمة من مجموعتي البلدان وتبادل الآراء على الصعيد الثنائي أو متعدد الاطراف داخل المنطقة ، عدد من القواسم المشتركة التي قد تصلح لان تكون أساسا لحل سياسي للمشاكل في جنوب شرقي آسيا ، ومشكلة كمبودشيا ، ضمن مشاكل أخرى . وهذه النقاط المشتركة هي : انسحاب القوات الفيتنامية مع عدم السماح بعودة نظام الابداء الدموي ، والعمل على تحقيق المصالحة الوطنية بين مختلف فئات الخمير على أساس القضاء على عصابة بول بوت ، وتحقيق التعايش السلمي بين دول المنطقة ، ووقف كل تدخل خارجي في شؤون بلدان جنوب شرقي آسيا ، وتوفير ضمان دولي للاتفاقات المبرمة .

لقد أسفر تبادل الآراء الذي أشرت اليه فيما سبق وبصفة خاصة المحادثات الاخيرة بين فييت نام التي تمثل بلدان الهند الصينية وبين اندونيسيا التي تمثل بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، عن نتائج مشجعة كانت بداية لعملية حوار حقيقي تستهدف التوصل الى حلول منصفة لجميع مشاكل المنطقة . ان الاجتماع الذي تم بين السيد مختار كوسوماتادجا ، وزير خارجية اندونيسيا ، ونظيره الفيتنامي السيد نفوين كوتاشي في جاكرتا في آب/اغسطس الماضي ، والزيارة التي قام بها نائب وزير خارجية ماليزيا الى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في تشرين الاول/اكتوبر ، والمحادثات الثنائية التي جرت بين رؤساء وفود دول جنوب شرقي آسيا خلال المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في لواندا في ايلول/سبتمبر وخلال الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، بالإضافة الى تبادل الآراء والعديد من الزيارات الأخرى التي تمت خلال هذا العام ، أسهمت جميعا وبصورة فعالة في تقدم الحوار على الصعيد الاقليمي .

ان هذه الأنشطة الدبلوماسية التي قامت بها بلدان المنطقة في سعيها من أجل التوصل الى حل سياسي في جنوب شرقي آسيا "وتزايد الالتقاء في وجهات النظر حول الاطار والعناصر الأساسية التي يمكن أن تقام على أساسها تسوية سياسية شاملة"

(A/40/PV.61 ، ص ٢٢) - على حد التعبير الذي أدلى به منذ يومين وفد بلد عضو في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، لقيت ترحيبا من قطاع كبير من الرأي العام ، كما أشار إليها الأمين العام لمنظمتنا في تقريره المؤرخ ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ (A/40/759) ، وعدد كبير من الوفود .

وقد كشفت الحالة في جنوب شرقي آسيا في السنوات الست الاخيرة مخاطر سياسة التوتر والمواجهة داخل المنطقة . ولم تسفر كل التدابير التي استخدمت ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة عن شيء . ومنيت بالفشل الاعمال الشائنة التي ارتكبت لغرض حل انفرادي بشأن مسألة كمبوتشيا . لقد تغلبت بلدان الهند الصينية الثلاث على أصعب فترة مرت بها وحققت نجاحا هاما في بناء بلدانها والدفاع عنها . وفي الوقت الراهن ، ورغم الصعوبات العديدة التي لاتزال قائمة ، يمكن القول بأن بلدان الهند الصينية الثلاث أجرت تغييرات ايجابية في جميع المجالات وتواصل التقدم بثقة الى الامام . وبعد أن ازدادت صلابة عبر المحن التي واجهتها ، يزداد تضامنها المتبادل قوة يوما بعد يوم ، ويمثل عاملا هاما للغاية في اقرار السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

وهناك حقيقة ذات أهمية فريدة هي معدل النمو غير العادي الذي حققته جمهورية كمبوتشيا الشعبية الذي يدل على العملية السريعة لنضج الثورة الكمبوتشية التي بمقدور قواتها أن تتولى مسؤولية متزايدة عن الدفاع عن بلدها . وقد مكن هذا من قيام القوات الفيتنامية المتطوعة بإجراء عمليات انسحاب جزئية كل عام منذ عام ١٩٨٢ ، وسوف تنسحب هذه القوات تماما بحلول عام ١٩٩٠ وذلك كما ورد في اعلان مؤتمر وزراء خارجية بلدان الهند الصينية المعقود في آب/اغسطس الماضي . وأود أن أضيف ان ذلك القرار اتخذ من جانب واحد بسبب عدم توفر الحل السياسي .

ومع هذا فاذا أمكن التوصل الى تسوية سياسية تفاوضية لمسألة كمبوتشيا ، فان انسحاب القوات الفيتنامية سوف يجرى في الوقت الذي يتم فيه القضاء على زمرة بول بوت سياسيا وعسكريا ويوصفها منظمة . ومن ثم سيكون من الممكن انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوتشيا بشكل أسرع وفي وقت مبكر . ومن البديهي أن بلدان الهند الصينية ترغب في الاشتراك في حل سياسي مقبول من الاطراف المعنية وتحاول القيام بهذا بالفعل ، وذلك حتى يمكن استعادة السلم والاستقرار دون تأخير في جنوب شرقي آسيا . وبالإضافة الى هذا ، فان حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية رغبة منها في تنفيذ سياسة التماثل الوطني تبدي استعدادها لاجراء محادثات مع مختلف الافراد والجماعات المعارضة على أساس القضاء على زمرة بول بوت ، ومن ثم فتح باب الحوار بين الاطراف الكمبوتشية المختلفة ، وبالتالي تسوية مشاكل كمبوتشيا الداخلية . وبتلك الروح ، نجد ان الاقتراح المالىزى لاجراء محادثات تقارب هو مبادرة جديرة بالدراسة .

والآن بعد ان أصبحت الظروف مواتية للتوصل الى حل سياسي ، فان الطريق الوحيد وأقصر السبل لتسوية المشاكل بين بلدان جنوب شرقي آسيا هو تعزيز المحادثات المضمونية بروح من حسن النية والرغبة البتاءة بين تلك البلدان . والوقت الآن في صالح البلدان التي تسعى - من داخل المنطقة أو خارجها - الى الاسهام في احلال السلم والامتقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا . ومن الواضح تماما ان سياسة المواجهة التي

تعززها بمفغة خاصة التصريجات العنيفة الصارخة لبلد معين يعتمد العمل ضد الاتجاه السى الحوار والتعايش السلمى سواء فى العالم أو فى تلك المنطقة ، عفا عليها الزمن ومآلها الفشل .

ان شعب فييت نام الذى قدم تضحيات لا حصر لها لتحقيق السلم والامتقرار والحرية ، سيواصل بذل كما فى وسعه من أجل السلم والامتقرار والتعاون فى منطقة جنوب شرقى آسيا ، ومن أجل السلم الدائم فى جميع أنحاء العالم . وبهذه السروح ، نطالب جميع البلدان بأن تضم جهودها فى تلك القضية النبيلة . ونحن نعرب عن تقديرنا العميق للجهود التى تبذلها البلدان فى هذا الصدد سواء داخل المنطقة أو خارجها ، وكذلك الجهود التى يبذلها الامين العام للمنظمة شخصيا .

اننا نرغب فى استعادة علاقات الصداقة التقليدية مع جمهورية الصين الشعبية ، وتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة . وهذه العلاقات متعود بالفائدة على شعوب فييت نام والصين والولايات المتحدة ، وتخدم قضية السلم والامتقرار فى جنوب شرقى آسيا .

ونرى أن اجراء محادثات بين الولايات المتحدة وفييت نام بشأن مسألة الجنود الأمريكيين الذين اختفوا خلال حرب فييت نام والمسائل الأخرى ذات الأهمية المشتركة ، وكذلك بدء المحادثات الثنائية بشأن تطبيع العلاقات بين فييت نام والصين ، كما اقترحت فييت نام فى مناسبات عديدة ، كل هذا سوف يسهم بشكل ايجابى فى التوصل السى تسوية سياسية هامة ودائمة للمشاكل التى لاتزال قائمة فى منطقة جنوب شرقى آسيا .

وخلال السنوات الأربعين الماضية حظيت البشرية بأطول مرحلة خالية من حرب عالمية فى هذا القرن . غير أن الحرب وعدم الامتقرار مازالا يمثلان تهديدا مستمرا للعديد من المناطق . والسلم لا يتجزأ . والسلم العالمى الذى ينشده كل البشر على الأرض ، يتطلب أن تحظى كل منطقة بسلم وامتقرار حقيقيين ، وهذا ما لم تعرفه جنوب شرقى آسيا طوال السنوات الأربعين الماضية .

ومع هذا ، بفضل الجهود الكبيرة التى تبذلها بلدان الهند الصينية والقوى الأخرى المستنيرة فى المنطقة والدول الأخرى المحبة للسلم ، فان الخطوة الأولى والاكثر

صعوبة وان كانت خطوة واعدة قد اتخذت على الطريق صوب السلم والاستقرار والتعاون في المنطقة .

ونحن مقتنعون بأنه رغم العقبات التي تضعها قوى من داخل المنطقة أو خارجها لاتزال تمارس سياستها الخامة بالتوتر والمواجهة ، وسوف يكتمل القوط بفضل الجهود المشتركة لمجموعتين من الدول تحظى جهودهما بتعاطف وتأييد المجتمع الدولي ، وهما رابطة أمم وشعوب جنوب شرقي آسيا ، وبلدان الهند الصينية .

السيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : في ميثاق الأمم المتحدة ، ورد حفظ السلم والامن الدوليين وانماء العلاقات الودية بين الأمم والشعوب بوصفها أهم هدفين لهذه المنظمة العالمية .
وازاء الحالة الدولية الخطيرة للغاية ، وبمفة خاصة الخطر المتزايد لشعوب كارشنة نووية تشمل العالم كله ، من الضروري أكثر من أى وقت مضى اتخاذ تدابير حاسمة لاحداث تحوّل في العلاقات الدولية .

وفي هذا السياق ، تزداد أهمية الجهود والمبادرات الاقليمية الرامية الى إزالة التوترات والنهوض بالتفاهم والثقة . فاليوم لا يمكن تحقيق الامن عن طريق المواجهة ، بل عن طريق التعاون .

وينطبق هذا الامر على جنوب شرقي آسيا . فقد اضطرت شعوب تلك المنطقة الى العيش لغترات طويلة في معاناة كبيرة . ولاكثر من أربعين عاما لم تتمتع بالسلم . وتبذل محاولات متكررة لايكاف التطورات التقدمية ، ويشجع التوتر ويستثار عدم الاستقرار . ويوجه جل هذه المحاولات ضد فييت نام ولاوس وكمبوتشيا . غير أن عجلة التاريخ لا يمكن أن تعود الى الوراء ، لا في الهند الصينية ولا في أى مكان آخر . والطريق الى المستقبل الذى يسوده السلم الدائم لن تفتحه المواجهة ، وإنما يفتحه الاحترام المتبادل لمصالح جميع الاطراف المعنية وتعاون تلك الاطراف . إن المشاكل القائمة يجب أن تحلّ عن طريق الحس السليم والواقعية والحوار على قدم المساواة .

فليكن ما يقال هنا واضحا جليًا ، وهو أن كمبوتشيا ليست المشكلة في جنوب شرقي آسيا . وحتى المناقشات الساخنة المفتعلة في الجلسات العامة للجمعية العامة لا يمكنها أن تغطي هذه الحقيقة .

لقد أكدنا مرارا وتكرارا أن تلك الممارسات العقيمة تتناقض تناقضا كاملا مع مبادئ الميثاق . فهي محاولة يائسة لإملاء طريق التنمية على شعب مستقل . ويتأكد ذلك خاصة وأن الممثل الشرعي الوحيد للشعب الكمبوتشي ، ألا وهو حكومة الجمهورية الشعبية ، لا يزال ينكر عليه حقه في حماية مصالح الشعب الكمبوتشي في الامم المتحدة . وينبغي أن نذكر أن بند جدول الاعمال بشأن ما يسمى بالحالة في كمبوتشيا سيختفي في المستقبل القريب . فالتجربة التاريخية تعلمنا أنه ليس هناك من يستطيع الى الابد أن يرفض التسليم بحقائق العالم واحترامها ، وهي تتضمن اليوم حقيقة وجود جمهورية كمبوتشيا الشعبية وأنها تحقق تنمية ناجحة . وهناك عدد متزايد من المراقبين المحايدون والسياسيين الواقعيين يتفقون في الرأى بأن سلطة الشعب في ذلك

البلد تزداد رسوخا ، وأن الاقتصاد يتقدم ، وأن الحياة الاجتماعية بكاملها تأخذ مسارها الطبيعي ، وأن القوات المسلحة تضمن أمن ورفاهية ذلك البلد .

والجمهورية الديمقراطية الالمانية التي تربطها بجمهورية كمبوتشيا الشعبية معاهدة صداقة وتعاون ، مستمر في تأكيد تضامنها مع شعب كمبوتشيا في طريقه الى النهضة الوطنية والاجتماعية .

والمشكلة الحقيقية في جنوب شرقي آسيا هي التدخل المستمر في الشؤون الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وهي دولة ذات سيادة . المشكلة ان الامبريالية تحاول ان تستعيد مواقعها المفقودة وأن تحقق خططا توسعية بعيدة الاثر في المنطقة . المشكلة ، كما ذكرت صحيفة "انترناشنال هيرالد تريبيون" على سبيل المثال ، هي ان وكالة الاستخبارات المركزية "تنفق ملايين الدولارات سنويا" لدعم قوى الثورة المضادة والاخلال بالتعايش السلمي بين الشعوب .

إن الرأي العام الدولي يؤكد بحق على أهمية وصلاحيه الاهداف والمبادئ التي اعتمدت في مؤتمر باندونغ لعام ١٩٥٥ . ومما يبعث على التفاؤل أنه بعد مرور ٣٠ عاما على ذلك المؤتمر الذي كانت له أهميته الحيوية في الكفاح ضد النير الاستعماري الامبريالي وإعمال حق الشعوب في تقرير المصير ، عادت دول جنوب شرقي آسيا أيضا تؤكد التزامها بالمبادئ العشرة المنصوص عليها في الاعلان الخاص بتعزيز السلم والتعاون الدوليين الذي اعتمد في ذلك الوقت .

لقد كانت المحادثات التي شارك فيها وزير الخارجية الفيتنامي نغوين كوشاك في جاكرتا خطوة هامة على طريق التعايش السلمي في المنطقة الجنوبية الشرقية فسي القارة الآسيوية . وقد أكد الطرفان خلال المحادثات استعدادهما لبذل كل جهد يساعد في تدعيم السلم والاستقرار في المنطقة .

وعلاوة على ذلك ، فإن اجتماع وزراء خارجية دول الهند الصينية الثلاث المعقود في بنوم بنه ، أثبت من جديد أن فييت نام ولاوس وكمبوتشيا تسعى بجدية وبشكل منتظم لعقد حوار مع الدول الاعضاء في رابطة أمم وشعوب جنوب شرقي آسيا . واقتراحاتها المحددة والواقعية تعبير واضح عن الرغبة في حسم المشاكل المعقدة في المنطقة عن

طريق المفاوضات . وهذا ينطبق أيضا على إعلان سحب المتطوعين الفيتناميين من كمبوتشيا بحلول عام ١٩٩٠ . وهو ينطبق أيضا على الاستعداد لعقد المفاوضات مع مجموعات الخمير ، والمحادثات مع مجموعة دول الآسيان .

وغني عن القول إنه لا يمكن أن يخص مقعد على طاولة التفاوض لممثل من طفيفة هول بوت . فالنظام المسؤول عن قتل أكثر من ثلاثة ملايين من الكمبوتشيين فقد حقه الس الابد في المشاركة في اتخاذ قرار بشأن مصير البلاد . ولا يمكن أن يكون هناك تراجع في القضاء العسكري والسياسي الكاملين على ذلك النظام اللإنساني .

إن الاقتراحات البنّاءة التي قدمتها دول الهند الصينية الثلاث ترمي الى خلق مناخ تسوده الثقة والتعاون . وهي تتماشى مع ما تسعى اليه تلك البلدان لسنوات عديدة من أجل تحويل جنوب شرقي آسيا الى منطقة سلم واستقرار ، وارساء علاقات حسن الجوار مع جميع البلدان في المنطقة وتسوية النزاعات عن طريق التفاوض .

وكما هو معروف تماما ، فإن ذلك الموقف الاساسي قد تأكد في عدد من الاقتراحات المفصلة . ويكفي أن نشير الى الاقتراحات المقدمة من أجل عقد مؤتمر اقليمي لانشاء منطقة سلم في جنوب شرقي آسيا ، والبدء في حوار سياسي بين دول الآسيان ودول الهند الصينية ، ووضع المبادئ التي تنظم العلاقات بين مجموعتي الدول المذكورة آنفا .

إن جميع هذه المقترحات التي قدمتها دول الهند الصينية تتماشى مع نتائج مؤتمر باندونغ نصًا وروحا . وهي تتطلب الدعم والتأييد فهي تتسم بحسن النية وباحترام المصالح المشروعة للطرف الآخر وبالاستعداد للتوفيق عن طريق المفاوضات .

ويصدق نفس القول على العديد من المبادرات والاقتراحات الاخرى التي تقدمت بها دول الهند الصينية . ولنتذكر المساعي الانسانية التي بذلتها فييت نام ولاوس استجابة لطلب الولايات المتحدة للبحث عن الافخام المفقودين .

(السيد أوت ، الجمهورية
الديمقراطية الالمانية)

والخطوات المتخذة لاستعادة وتطوير العلاقات الودية مع البلدان المجاورة وجميع البلدان الأخرى في المنطقة تكتسي أهمية كبرى . والاقتراح الذي قدمته جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية للدخول في مفاوضات مع تايلند واستعدادها لإبرام اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف مع تايلند استنادا إلى القانون الدولي لهما مغزى كبير .

إن وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية يؤيد هذه المقترحات البناءة . ويسعد أن تكون دول آسيا والهند الصينية قد تمكنت من الاتفاق على بدء محادثات عن المشاكل المتعلقة بالتسوية السياسية المؤدية إلى السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، بما فيها كمبوتشيا . وكان اجتماع وزير خارجية فيت نام واندونيسيا الخطوة الإيجابية الأولى في الاتجاه الصحيح . ولا بد من أن تعقبها خطوات أخرى إذا أريد للتعايش السلمي أن يصبح السمة السائدة في العلاقات بين دول جنوب شرقي آسيا .

إن السلم كل لا يتجزأ : وهذا مبدأ من أهم مبادئ السياسة الخارجية التي تنتهجها الدول الأعضاء في معاهدة وارسو . لذلك أكدت هذه الدول ، في إعلان صوفيا المشترك ، مبدأ أن الصراعات والنزاعات بين الدول يجب أن تسوى بالوسائل السلمية وأن حق كل أمة في أن تقرر مستقبلها بنفسها يجب أن يحترم احتراما كاملا . وقد ذكر الاعلان :

"أن تشجيع السلم والتعاون في آسيا وحوض المحيط الهادئ ، وتسوية مشاكل جنوب شرقي آسيا بالوسائل السياسية ، وتعزيز الثقة والأمن في تلك المناطق هي أمور تنطوي على أهمية خاصة" (A/C.1/40/7 ، ص . ١٢)

ولا بد من أن تأخذ الأمم المتحدة على عاتقها مهمة النهوض بنهج الحوار والتعاون القائم على تبادل المنفعة . فبدون تنفيذ هذه المهمة لن يتسنى للمنظمة أن تفي بمقاصدها .

ولتكن الذكرى الأربعون للأمم المتحدة والسنة الدولية للسلم مصدرا إضافيا لتشجيع جميع الأطراف المعنية على التوصل ، عن طريق الحوار ، إلى تسوية شاملة للمشاكل ولتحقيق السلم القوي الدائم في جنوب شرقي آسيا . إن شعوب جنوب شرقي آسيا تحتاج إلى السلم . كما أن الأمن الدولي الحقيقي يتطلب السلم في جميع مناطق العالم .

السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
 (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن الاتحاد السوفياتي يتفق مع الرأي القائل بضرورة
 البحث النشط والحثيث عن طرق تطبيع الوضع في جنوب شرقي آسيا . وتنفيذ تلك المهمة
 سيخدم مصالح شعوب ودول تلك المنطقة والمصالح الاوسع لتعزيز السلم والامن في آسيا
 وفي جميع أرجاء العالم . لذلك فإنه يؤيد تأييدا تاما نظر هذه الدورة للجمعية
 العامة في مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا .
 ولسوء الحظ لا بد أن نقول إن حالة التوتر لا تزال سائدة في جنوب شرقي آسيا .
 وان وجود حالة الصراع التي نشأت عن تدخل قوى أجنبية في شؤون المنطقة يتعارض مع
 طموحات شعوب جنوب شرقي آسيا ويمكن أن يتسبب ، في ضوء الحالة المعقدة في العالم
 برمته ، في خلق مصاعب جمّة لجميع دول آسيا .
 ولا يمكن أن نتجاهل أن المناقشة الاخيرة لما يسمى مسألة كمبوتشيا فرضت على
 الجمعية العامة مرة أخرى . والوفد السوفياتي يؤيد موقف جمهورية كمبوتشيا الشعبية
 بأن أية مناقشة تجرى في الامم المتحدة لـ "مسألة كمبوتشيا" دون موافقة ممثليها
 ومشاركتهم تشكل تدخلا في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ، الدولة المستقلة ذات
 السيادة ، وانتهاكا لميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي .
 ونعتقد أن الضجيج المفرض الذي أشير حول مسألة كمبوتشيا في الامم المتحدة
 يستهدف مضاعفة التوتر في ذلك الجزء من العالم لا المساعدة في ايجاد حل سياسي
 للمشاكل التي تعترض في جنوب شرقي آسيا .
 إن جمهورية كمبوتشيا الشعبية حقيقة سياسية في عالم اليوم . وفي السنوات
 السبع تقريبا منذ إنشائها أنقذ العمال الكمبوتشيين بلادهم من حالة الفوضى والخراب
 التي رمتها فيها جماعة بول بوت البربرية . وتحققت نجاحات باهرة في الميادين
 الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كمبوتشيا . وجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، جنباً
 الى جنب مع فييت نام ولاوس ، تقدم مساهمة هامة في السعي الى تحسين الوضع في
 جنوب شرقي آسيا وفي تحويل تلك المنطقة الى منطقة سلم واستقرار وتعاون .

وكما ذكر أثناء المؤتمر الخامس لحزب كمبوتشيا الثوري الشعبي ، الذي إنعقد في تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام ، فإن كمبوتشيا مستعدة لتطوير علاقات صداقة وتعاون مع دول تلك المنطقة على أساس مبادئ احترام الاستقلال الوطني والسيادة والسلامة الاقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

ومن غير الصحيح على الاطلاق أن التوتر في تلك المنطقة ناجم ، كما ذكرت بعض الوفود مؤخرا ، عن وجود القوات الفيتنامية في كمبوتشيا . فهذه الادعاءات ليست إلا محاولة لتثويه مغزى الاحداث الجارية هناك . فوجود المتطوعين الفيتناميين في كمبوتشيا تدبير وقتي لا مناص منه فرضه التدخل الخارجي في شؤون كمبوتشيا . والعمل الرئيسي الذي يقوم به أولئك المتطوعون هو مساعدة ذلك البلد المديق على إخلاء أراضيه من العصابات وعلى أن يمنع بحزم توغلها في كمبوتشيا ، وليس تهديد تايلند وبلدان آسيان . وكما ذكرت حكومتا فييت نام وكمبوتشيا في آب/اغسطس من هذا العام ستسحب وحدات المتطوعين الفيتناميين من كمبوتشيا على أساس منوى ومينتهي الانسحاب بالكامل في ١٩٩٠ .

وفيما يتعلق بالمطالبات بالانسحاب الفوري لجميع القوات الفيتنامية من كمبوتشيا واعطاء مطلق الحرية لاتباع بول بوت ، فإنها تتعارض مع الحس السليم والمبادئ الانسانية . فهذا سيعني في واقع الامر مجابهة الشعب الكمبوتشي بالتهديد الحقيقي بعودة زمرة بول بوت ، بكل أهوالها معها . والوفد السوفياتي مقتنع بأن تغيير الاحداث على هذا النحو لن يزعج اصديقاء جمهورية كمبوتشيا الشعبية فحسب بل سيزعج أيضا معظم البلدان التي تدعم ائتلاف بول بوت المزعوم ، لاغراض سياسية مختلفة . ومن المعروف عموما أن فييت نام ولاوس وكمبوتشيا تركّز في الوقت الحاضر جهودها على حسم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الكثيرة التي ورثتها عن الماضي الاستعماري أو التي نشأت نتيجة للمراعات العسكرية المطولة على أراضها وبالدرجة الأولى عدوان الولايات المتحدة . وبطبيعة الحال تحتاج تلك البلدان الى ظروف ملائمة لحسم المشاكل المعقدة المتملة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد قدّم الاتحاد السوفياتي ، وسيواصل تقديم ، مساعدة كبيرة الى بلدان الهند الصينية . وهو يساعد على إنهاء وتنمية الصناعة والزراعة ورفع مستوى رخاء العاملين والسماح بتلبية حاجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . هذا هو ما يمثله الوجود السوفياتي في الهند الصينية ، الذي يشير اليه أحيانا ممثلو بعض البلدان .

إن بلدان الهند الصينية لا تسعى الى المواجهة مع جيرانها أو إدامة حالة التوتر في جنوب شرقي آسيا . وسياسة بلدان الهند الصينية في هذه المنطقة ، كما توضح البيانات الرسمية لقادة تلك الدول ، تستهدف إحلال الحوار محلّ المواجهة حتى يتسنى تحويلها الى منطقة سلم واستقرار وتعاون .

وقد أكد المؤتمر الحادي عشر لوزراء خارجية فييت نام ولاوس وكمبوتشيا الذي عقد في بنوم بنه في آب/أغسطس من هذا العام ، مرة أخرى استعداد بلدان الهند الصينية للشروع في حوار مع جيرانها من أجل تخفيف حدة التوتر وتشجيع مناخ التعاون السلمي والتفاهم المتبادل . وقد جاء في البيان الصادر عن المؤتمر :

"يشكّل موقد النقاط الخمس الذي عرضته بلدان الهند الصينية فـي

١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ والذي لقي ترحيبا لدى قطاعات عريضة من

الرأى العام في جنوب شرقي آسيا والعالم ، أساسا لحوارات مملوس يهدف

إلى تحقيق حلّ سلمي مقبول لسائر الأطراف " . (A/40/561 ، المرفق ، الفقرة ٣)

وتقدّم الوثيقة التي ورّعها وفدا فييت نام ولاوس والبيان الذي أدلى به

اليوم ممثل فييت نام بعض التفاصيل بشأن اقتراح بلدان الهند الصينية لحلّ المسائل

الخلافية المتعلقة بالحالة المحدقة بكمبوتشيا . وشمة عنصر مهم في ذلك الاقتراح هو

انسحاب المتطوعين الفيتناميين من كمبوتشيا على أن يتم في الوقت نفسه القضاء على

ظفمة بول بوت . وقد دعت بلدان الهند الصينية الثلاثة الى عقد مؤتمر دولي لبحث كل

المشاكل المتعلقة بالسلم والامتقرار في جنوب شرقي آسيا ، على أن تؤمّن له

المشاركة الملائمة على نطاق واسع . وبذلك تكون بلدان الهند الصينية قد أكدت مجددا

استعدادها لبحث كل الاقتراحات التي يمكن أن تطرحها في ذلك المؤتمر البلدان الاعضاء

في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . وإن رغبة بلدان الهند الصينية في تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية لتؤكد هذا الموقف البناء . ونحن نرى أن مبادرات بلدان الهند الصينية جديرة بأن توليها كل البلدان التي تتخذ موقفا غير متحيز في تحليل التطورات في جنوب شرقي آسيا اهتماما جادا وثابتا . فهذه المبادرات تأخذ في الاعتبار العناصر الأساسية للموقف الذي تتبناه رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . وأود في هذا الصدد ، أن أقتبس من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن البند ٢٢ من جدول الأعمال حيث أشار إلى :

" ظهور قدر معقول من التقارب بشأن العناصر الرئيسية للتوصل إلى

تسوية سياسية شاملة " . (A/40/759 ، الفقرة ١٢)

وفي الآونة الأخيرة تردد القول في عدد من البلدان ، في مقدمتها بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، عن ضرورة تحقيق مصالحة وطنية في كمبوتشيا . ما الذي يعترض هذه المصالحة ؟ إن حكومة كمبوتشيا تتخذ موقفا ايجابيا من ذلك الاقتراح . ففي شهر آب/أغسطس من هذا العام صرح السيد هون سن رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية جمهورية كمبوتشيا الشعبية في مؤتمر صحفي عقد في بنوم بنه ، بين جملة أمور ، بما يلي :

" لقد أبدينا رغبتنا في إجراء محادثات مع جميع فرق أو أفراد المعارضة الخمير بفية تحقيق المصالحة الوطنية على أساس القضاء على طفمة بول بوت وبحث مسألة إجراء انتخابات عامة بعد الانسحاب الكامل للقوات الفيتنامية المتطوعة " .

وفي الوقت نفسه أوضح الزعيم الكمبوتشي استعداداه للاجتماع مع سيهانوك وسون سان في أي زمان ومكان .

وتعتبر آفاق المستقبل ، في ضوء هذا الموقف الايجابي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، مواتية الآن لاجراء حوار بين ممثلي كمبوتشيا وفرق المعارضة . وللأسف لم يتحقق حتى الآن تقدم في هذا المجال . وموطن الصعوبة أن البعض لا يريدون فيما يبدو التخلي عن مساندة بقايا طفمة بول بوت التي يجرون عبثا منذ سبع سنوات محاولات لتبرئة صاحبها من الجرائم الدموية التي ارتكبتها ولذلك يعملون على بقاء ممثليها في

الأمم المتحدة . واستمرارا للمحاولات الرامية الى موازنة طفمة بول بوت وراء ستار الحكومة الائتلافية ، حدثت مؤخرا مناورة جديدة : فقد نشرت أنباء عما يسمى بتقاعد بول بوت . وتعتبر تصريحات سيهانوك نفسه في هذا الصدد اعترافا معبرا . ففي عدد مجلة " كريستيان ساينس مونيتور" الصادر في ١ تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام ، نقل عن لسانه أنه قال : " سيبقى بول بوت في الظل ولكنه سيظل الزعيم" . ولن أعقب على ذلك إلاّ بالعبارة الشهيرة "بدون تعليق" .

من الصعب أن نفهم منطق الذين يدافعون عن المرتدين من طفمة بول بوت ويمنعون بذلك التسوية السياسية للمسائل المتعلقة بالحالة المحدقة بكمبوتشيا ، لاسيما منذ أن أصبحت هذه التسوية مرتبطة مباشرة بانسحاب القوات الفيتنامية من جمهورية كمبوتشيا الشعبية . وقد صرح السيد هون من رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في خطاب أرسله الى رئيس الجمعية العامة والأمين العام بأنه :

" في حالة توصل الأطراف المعنية الى حل سياسي ، يمكن تحقيق الانسحاب التام للمتطوعين الفيتناميين في وقت مبكر تماما" . (A/40/723 ،

ص ٣ .

إن بلدان الهند الصينية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ليس لديها سبب موضوعي للتعاضد والمواجهة . وبالطبع ثمة صواب جمة تعترض تسوية الحالة في جنوب شرقي آسيا . غير أن من المهم التطلع الى المستقبل والتأكيد على الحس السليم ومحاولة تخطي الصيغ التقليدية . ونحن بحاجة الى تحقيق الحلول السياسية لمشاكل المنطقة بكل الوسائل الممكنة والى عدم تأخير هذا السعي ، واذا كنا نتطلع حقا الى المستقبل فيجب علينا أن نسلم بأن بعض العناصر الايجابية قد ظهرت . ونشير على سبيل المثال الى الخطوات التي اتخذت مؤخرا لاجراء حوار تمثّل فيه فييت نام بلدان الهند الصينية وتمثّل فيه اندونيسيا بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . بعبارة أخرى هناك تفاهم متزايد فيما بين دول المنطقة على ضرورة ايجاد حل سريع للمشاكل التي تزيد من تعقيد الحالة في جنوب شرقي آسيا وكذلك إتفاق على أن الطريق الوحيد لبلوغ هذا الهدف هو الحوار .

إن هذا النوع من الحوار بالتحديد ، الذي يجرى دون شروط مسبقة ، هو الذي
طلب الاعلان السياسي للمؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة
الذي عقد في نيودلهي ، من بلدان جنوب شرقي آسيا أن تشرع فيه . وقد صدر نداء مماثل
أيضا عن اجتماع وزراء خارجية البلدان غير المنحازة الذي عقد في لواندا في أيلول/
سبتمبر من هذا العام .

ومن الناحية السياسية ، سيكون من الخطأ وقلة التبصر أن تضع الفرس الحقيقية التي تبدو حاليا لتخفيف حدة التوتر في جنوب شرقي آسيا واحلال السلم الحقيقي وتهيئة مناخ الثقة والتعاون ، وكما اعلن الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، السيد غورباتشوف ، بمناسبة زيارة وفد من الحزب والحكومة في جمهورية فييت نام الاشتراكية :

" ما زال الاتحاد السوفياتي يعتقد انه لا توجد في جنوب شرقي آسيا أية مشاكل لا يمكن حلها بالوسائل السياسية حول طاولة المفاوضات . وهذا هو السبب في أننا نؤيد تأييدا كاملا الجهود المتواصلة التي تبذلها فييت نام ولاوس وكمبوتشيا لاقامة علاقات حسن الجوار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، وتحويل المنطقة الى منطقة سلم واستقرار . وسنبذل الاتحاد السوفياتي قصارى جهده في المستقبل لتعزيز أية خطوات في ذلك الاتجاه "

ويؤيد الاتحاد السوفياتي الاقتراح الخاص بعقد مؤتمر دولي بشأن جنوب شرقي آسيا تشترك فيه دول الهند الصينية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وكذلك الدول الأخرى التي ترغب في المساعدة على تطبيع الحالة في جنوب شرقي آسيا . وبلدى ، كما أعلن من قبل ، مستعد مع غيره من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، أن يكرس جهوده لضمان الاتفاقات التي يمكن التوصل اليها بين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . وسوف يساعد تحسين المناخ في جنوب شرقي آسيا ، دون ريب ، على تطبيع العلاقات بين الصين وفييت نام ، الأمر الذي أيده دائما قادة جمهورية فييت نام الاشتراكية ، فضلا عن اجراء المفاوضات بين لاو وتايلند لازالة النتائج التي نجمت عن احتلال تايلند لجزء من اقليم لاو في العام الماضي .

ونحن نتعاطف مع الاقتراح الذي تقدمت به بعض بلدان منطقة جنوب شرقي آسيا . وذلك لاعلانها منطقة خالية من الاسلحة النووية . وهناك مسألة اخرى تتسم بالاهمية ايضا هي اعلان منطقة جنوب شرقي آسيا منطقة خالية من الاملحة الكيميائية . والاتحاد السوفياتي يؤيد قيام علاقات طيبة بين فييت نام ولاو وكمبوتشيا وبلدان رابطة امم

(السيد تروپيانوفسكي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

جنوب شرقي آسيا لصالح السلم والاستقرار والتعاون في هذه المنطقة . ويتفق هذا مع مصالح بلدان الهند الصينية ومصالح الدول الاعضاء في رابطة امم جنوب شرقي آسيا . ويعتقد الاتحاد السوفياتي ان جهود الامم المتحدة وجهود كل من يحرصون على مصالح السلم والامن الدوليين ، ينبغي ان توجه الى تعزيز عملية تطبيع الحالة في جنوب شرقي آسيا . ونحن مقتنعون بان المنطق سوف يسود في نهاية المطاف وتتحول تلك المنطقة الى منطقة سلم واستقرار وتعاون .

السيد بفلاك (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر الجمعية العامة مرة اخرى في مسألة هامة تتعلق بالسلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا . ونحن نعتقد ان مناقشة هذه المسألة سوف تؤدي الى تسوية المشاكل في تلك المنطقة عن طريق المفاوضات .

وفي العقود الاربعة الماضية ، كانت بلدان الهند الصينية ، التي تحتل مكانا بارزا في الخريطة السياسية لجنوب شرقي آسيا ، ضحية لعدوان لم يسبق له مثيل ولمختلف خطط السيطرة الاجنبية . ومع ذلك ، لم تفلح الحروب العدوانية الدامية ، ولا المحاولات الاخرى في اخضاع تلك البلدان للدول الاجنبية . وقد تمكنت شعوب الهند الصينية من هزيمة المعتدين واجبارهم على الانسحاب من الهند الصينية . وادى انتماء شعوب فييت نام ولاو وكمبوتشيا الى احرازها الاستقلال والحرية . وقد عززت دول الهند الصينية الثلاث تضامنها وتعاونها . غير ان اقامة الحكم الشعبي في كمبوتشيا ، وتنفيذ الاصلاحات الاجتماعية والسياسية تدريجيا ، لا يتفقان ورغبات بعض الدول الاجنبية . فهي ترغب في اعادة سلطات بول بوت التي ترتكب المذابح الجماعية وتشدد قبضتها مرة اخرى على كمبوتشيا ومن ثم ، تعمل هذه الدول على زيادة حدة التوتر وتعرض للخطر السلم والاستقرار في تلك الدولة وفي المنطقة بأسرها . وما زالت سياسة التدخل هذه تشير قلق جميع البلدان المحبة للسلم ، وتقوّض جهود بلدان الهند الصينية التي تتوق الى السلم والاستقرار لتضميد جراحها الناشئة من الحروب وتكسر نفسها للتميمير والتنمية الوطنيتين .

ويؤيد وفد بولندا نظر هذا البند المطروح امامنا في الجمعية العامة ، لانه
يود ان يمد يد العون الى الشعوب في جنوب شرقي آسيا لتمكينها من ايجاد حل لتخفيف
حدة التوتر وتعزيز الاتصالات المتبادلة واحلال السلم والاستقرار الدائمين في تلك
المنطقة .

ويتعين علينا ان نسلم بالواقع التاريخي الذي تجلى في تكوين مجموعتين من
البلدان في جنوب شرقي آسيا وهما بلدان الهند الصينية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا .
وبالرغم من اختلاف الانظمة الاجتماعية والسياسية في الدول المنتمية الى هاتين
المجموعتين ، تشترك هذه الدول في نفس الرغبة في السلم والاستقلال . وهذه الدول
تنتمي كذلك الى العالم النامي الذي يسعى جاهدا الى تحقيق التقدم الاجتماعي
والاقتصادي المتسارع .

وتقيم بولندا علاقات ودية مع جميع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . ونحن
نتطلع بصدق لكي نرى نفس النموذج من العلاقات يقوم بين كل بلدان تلك المنطقة .
ونأمل صادقين ان تزول ، من خلال المفاوضات ، كل العقبات التي تعترض انشاء منطقة
سلم وتعاون في جنوب شرقي آسيا .

ونحن نؤيد الحل السياسي لجميع المشاكل في جنوب شرقي آسيا ، الحل الذي
يتمثل في احترام الاطراف المعنية للواقع السياسي القائم هناك دون أي تدخل اجنبي .
وقد احاط السيد فو دونغ جيانغ ، وزير الدولة في جمهورية فييت نام
الاشتراكية ، الجمعية العامة علما أثناء المناقشة العامة في ٤ تشرين الاول/اكتوبر
١٩٨٥ بأن :

"المحادثات التي اجريت اخيرا بين فييت نام كممثلة لبلدان الهند
الصينية الثلاثة وبين اندونيسيا كممثلة لبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا قد
أفضت الى نتائج ايجابية على الرغم من بعض الاختلافات . وقد مهدت هذه
المناقشات الطريق لعملية حوار حقيقي على قدم المساواة وبروح من الاحترام
المتبادل والمراعاة المتبادلة للمصالح المشروعة لكل طرف وعلى اساس التكافؤ

دون ان يفرض طرف آراءه على الطرف الآخر ودون تدخل دول من خارج المنطقة ،
بهدف التوصل الى حل عادل لمسألة جنوب شرقي آسيا . " (A/40/PV.23 ، ص ١٧-١٨)
وقد كان للموقف ذي النقاط الخمس دور هام في عملية الحوار هذه ، وهو الموقف
الذي عرضه المؤتمر العاشر لوزراء خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية
كمبوتشيا الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية الذي عقد في ١٨ كانون الثاني/يناير

١٩٨٥ .

وحرى بنا أن نعيد ذكر هذه المقترحات : أولا ، انسحاب قوات المتطوعين الفيتناميين من كمبوتشيا في نفس الوقت الذي تطرد فيه زمرة بول بوت الدموية .
 ثانيا ، احترام حق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره ، وفي المقام الاول حقه في أن يقيم حياة لا يتعرض فيها لخطر الابداء الجماعية . ثالثا ، ان يجري شعب كمبوتشيا انتخابات عامة حرة في حضور مراقبين اجانب ، رابعا ، تحويل جنوب شرقي آسيا الى منطقة سلم واستقرار تتعايش فيها الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة في سلم دون السماح باستخدام اراضيها ضد البلدان الاخرى ، واحترام كل الدول الواقعة خارج المنطقة الحقوق الوطنية لبلدان منطقة جنوب شرقي آسيا . خامسا ، اقامة نظام دولي للضمانات والاشراف على تنفيذ الاتفاقات المعقودة .

ونحن نرحب كذلك بالمقترحات الاخرى ، كمبادرة الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بخصوص اجراء محادثات مباشرة وغير مباشرة ، واقتراح ماليزيا بشأن محادثات التقارب ، فضلا عن استعداد دول الهند الصينية الثلاث للتفاوض والتوقيع مع تايلند على معاهدات تركز على مبادئ التعايش السلمي . ونحن على قناعة أيضا بأن المحادثات والاتصالات الجارية بين جمهورية لاو الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية من جهة ، والولايات المتحدة من جهة اخرى فيما يتعلق بالامريكيين المفقودين إبان العمليات الحربية ، وغيرها من المشاكل ، سوف تيسر احلال السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

وبعد مضي مت سنوات شهدت جهودا متواصلة وتقديم مبادرات عديدة من جانب مجموعتي بلدان جنوب شرقي آسيا ، يبدو ان هناك امكانية حقيقية لبلورة اطار لتسوية مسألة السلم والاستقرار في هذه المنطقة ، بما في ذلك مشكلة كمبوتشيا . ولهذا السبب نرى أن اضطراب الجمعية العامة لمناقشة الحالة في كمبوتشيا كل عام دون موافقة ممثلي جمهورية كمبوتشيا الشعبية واشتراكيهم وهم الممثلون الحقيقيون الوحيدون لشعب كمبوتشيا ، لا يسهم في تسوية مشاكل جنوب شرقي آسيا .

اننا نرحب بالتقدم الذي احرزه شعب كمبوتشيا في اعادة تشييد بلده ونلاحظ

الاعلان الهام الصادر عن حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية حول استعدادها للدخول في مباحثات مع مجموعات أو افراد من المعارضة ، بهدف مناقشة تحقيق مصالح وطنية تقوم على التخلص من بول بوت ، وتنظيم انتخابات عامة بعد انسحاب قوات المتطوعيين الفيتناميين من كمبوتشيا . وسوف يستمر الانسحاب وفقا لاعلان حكومتي البلديين المعنيين بالامر ، في شكل انسحابات جزئية سنوية ، على أن يتم الانسحاب الاخير لكل قوات المتطوعيين الفيتناميين بحلول عام ١٩٩٠ .

وترحب بولندا بهذه الاحداث وتؤيد حلا سياسيا لكل مشاكل جنوب شرقي آسيا من خلال الحوار . ذلك ان منحى التوتر والمجابهة في هذه المنطقة وسواها يتعارض مع مصالح ورغبات كل الامم كبيرها وصغيرها . ويعتقد وفد بولندا اعتقادا راسخا انه رغم كل الصعوبات والخلافات القائمة ، سوف يتواصل الحوار بين بلدان جنوب شرقي آسيا ، وسوف تتوصل هذه البلدان الى تحقيق اتفاق يعود بالنفع على شعوبها المحبة للسلام . وايماننا راسخ بانه خلال المداوات الجارية في الجمعية العامة للامم المتحدة ، سوف نمزج الحوار بين دول الهند الصينية ودول رابطة امم جنوب شرقي آسيا ، وسوف نتوصل الى تطبيع العلاقات فيما بينها .

وكما جاء في الاعلان الاخير للدول الاعضاء في معاهدة وارسو :

" ان تشجيع السلم والتعاون في آسيا وحوض المحيط الهادئ ، وتتموية مشاكل جنوب شرقي آسيا بالوسائل السياسية ، وتعزيز الثقة والامن في تلك المناطق هي أمور تنطوي على أهمية خاصة " . (A/C.1/40/7 ، ص ١٣)

السيد محبوباني (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود

أن أبدأ ملاحظاتي بجملة موجبة ولكنها لسوء الحظ صحيحة ، وهي أن مناقشة هذا البند كل عام قد أصبحت مهزلة .

فللسنة السادسة على التوالي ، تقترح فييت نام على الجمعية العامة أن تنظر في بند عنوانه " مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا " . ولقد اجتمعنا ست مرات ، وناقشنا هذه المسألة ست مرات ، ولم نتمتع بقرارات بشأنها .

لمماذا ؟ الجواب هو أن فييت نام عاجزة عن أن تطرح أي مشروع قرار بشأن هذا البند لأنها ، شأن أي بلد آخر في جنوب شرقي آسيا بل وفي المجتمع الدولي بكامله ، تعرف أن هناك مشكلة واحدة تؤثر على السلم والامتقرار في جنوب شرقي آسيا ألا وهي غزو فييت نام لكمبوتشيا واحتلالها .

لذا ينبغي أن نشعر بالامتنان لأن هذه المناقشة تنعقد اليوم مباشرة بعد مناقشة مسألة كمبوتشيا ، لأنه إذا كان هدف فييت نام من إدراج هذا البند على جدول الأعمال هو أن تتعرف على ما يعتقده المجتمع الدولي حقيقة بشأن الحالة في جنوب شرقي آسيا ، كان ينبغي أن تكون حاضرة أمم لكي تصفي إلى المناقشات المتعلقة بالحالة في كمبوتشيا وتشارك فيها ، بدلا من أن تقاطعها . ولو اشتركت فييت نام في مناقشة الأمر ، لكنت مناقشات اليوم لا معنى لها لأن فييت نام كانت ستلاحظ في هذا العام أن هناك عددا أكبر من مقدمي مشروع القرار بشأن كمبوتشيا (٥٨ مقابل ٥٥ في عام ١٩٨٤) ، وعددا أكبر من المتكلمين في المناقشة من جميع مناطق العالم (٤٥ مقابل ٢٨ في عام ١٩٨٤) ، وبالطبع عددا أكبر من الأصوات المؤيدة لمشروع القرار (١١٤ مقابل ١١٠ في عام ١٩٨٤) . وبالتأكيد ، وفي مواجهة هذا المدلول القوي ، لا يمكن أن يساور فييت نام أي مزيد من الشك بشأن وجهات نظر هذه الهيئة حول الحالة في جنوب شرقي آسيا .

وحيث قلنا بالأمر أن تحقيق السلم لاستقرار في جنوب شرقي آسيا يستلزم انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوتشيا وتحقيق تسوية سلمية شاملة للحالة الكمبوتشية ، فإن مناقشة اليوم تمثل تكرارا واطنابا ، ومن المنطقي ألا تكون هناك مناقشة منفصلة لهذه المسألة . وفي ضوء جدول الأعمال المشغل بالبنود ، تستمر فييت نام لسوء الحظ في ائثار الجمعية العامة بهذا البند . وباستطاعة فييت نام أن تؤدي خدمة للجمعية العامة بسحب هذا البند من جدول الأعمال أو دمجها في المناقشات حول كمبوتشيا وهذا أمر منطقي . ومما هو أخطر من ذلك ، وهذه هي النقطة الأساسية في الموضوع ، أن فييت نام رفضت بالفعل وجهات نظر هذه الهيئة أمم ، فلماذا تأتي اليوم إلى هنا ، إلى نفس الهيئة ، طالبة رأيها . أليست هذه مهزلة ؟

وبصراحة ، هذا هو كل ما ينبغي لي أن أقوله هنا اليوم بشأن هذا البند .
ولكن نظرا لأن فييت نام كررت باستمرار بعض الافكار الاساسية في بياناتها السابقة
واليوم ، فهناك حاجة الى الرد على تلك الدعاوى وإعادة الامور الى نصابها .
وأشير مرة أخرى الى البيان المشترك المؤرخ في ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥
الذي قال فيه وفدا فييت نام ولاوس :

"وفي الوقت الذي بدأ فيه الحوار بين مجموعتي دول الهند الصينية
ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا يتناول جوهر المسألة ، فإن الجدل المستمر في
الامم المتحدة الذي يستهدف الحصول على قرار خاطيء بشأن كمبوتشيا كما حدث في
السنوات الست الماضية يزداد منحاه السلبي ويعتبر أمرا عفا عليه الزمن" .
وبالامس فقط ، تولى الممثل الدائم لماليزيا ، الذي كان آخر متكلم في
المناقشة بشأن الحالة في كمبوتشيا ، دحض هذه الحجة بشكل شامل وبلغ . وليس لندني
ما أضيفه ، غير أن بعض ما قاله يستحق الرجوع إليه ، مثل قوله :

"وفي نفس الوقت ، مَحْمَنا كل بيان صدر من فييت نام بحشا عن أي علامة
لرغبة حقيقية للدخول في هذه المفاوضات ،

"وتأسف ماليزيا ، من جانبها ، لأنها لم تتمكن حتى الآن من رؤية مثل
هذه العلامة . وقد شهدنا بدلا من ذلك الكثير من طمس الحقائق . وشهدنا الكثير
من الدعاية الذكية ومن المراوغات الدبلوماسية المعقدة . وقبل كل شيء
شهدنا ، مع الاسف ، الاعمال التي قامت بها فييت نام ، وهي أعمال يعلو صوتها
كثيرا على صوت الكلمات ، وهي تشير أسئلة جوهرية حول نوايا الفيتناميين" .
(A/40/PV.63 ، ص ٥٦ و ٥٧)

وكان سفير ماليزيا يشير بذلك الى الهجمات العسكرية الفيتنامية المستمرة
ضد الكمبوتشيين .

ولندي أيضا بعض الاسئلة التي أودّ طرحها على فييت نام ولاوس . أولا ، ما الذي
يعطيها الثقة أو الحق في القول بأن قرارا يؤيده ١١٤ بلدا هو قرار "خاطيء" ؟

ما الذي سيحدث للسلطة القانونية أو المعنوية لقرارات هذه الجمعية العامة لو أن كل الدول الأخرى قررت أن تحذو حذو فييت نام وتعلن أن بعض قراراتها "خاطئة" ؟ هللاً توقفت فييت نام ولاوس لتفكرا في امكانية أن تكون الدول التي يزيد عددها السى ١٠٠ دولة ، والتي صوتت باستمرار تأييدا لقرار معين لاكثر من ٦ سنوات ، يكون لديها بالفعل حكمة وبعد نظر في تصويتها هذا ؟ من الامور الفاجعة أن القادة الفييناميين ما زالوا عاجزين ، أو ربما الاصح ، رافضين تفهم الاسباب التي تكمن وراء الموقف المبدئي للأمم المتحدة .

إن الحجة الاساسية التي اشيرت هنا صباح اليوم هي انه لا ينبغي لهذه الهيئة أن تعطل الحوار الجارى أو تتدخل فيه - وكلمة حوار هذه كانت كلمة سحرية تردت هنا طوال هذا الصباح - أو المفروض انه جار بين دول منطقة جنوب شرقي آسيا . لذلك أود أن اقتبس مرة أخرى - من قبيل التسجيل لا أكثر - فقرة توضح موقف دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الذي عبّر عنه بوضوح نائب وزير خارجية الفلبين في رسالة كتبها بوصفه رئيسا للجنة الدائمة لهذه الرابطة ، وقال فيها :

"ليس هناك حتى الآن أى حوار إقليمي في جنوب شرقي آسيا بشأن المشكلة الكمبيوترية . لذلك ، من الضروري أن يستمر هذا المجتمع الدولي في بحث هذه المسألة (مسألة كمبوتشيا)" .

وقد زاد التاكيد على هذه النقطة في تصريح لنائب الممثل الدائم لاندونيسيا في خطابه الذي ألقاه يوم الاثنين ، وقال فيه :

"وكما قال وزير خارجية اندونيسيا في المناقشة العامة يوم ٢٦ ايلول/سبتمبر ، بينما أدت المحادثات الجارية بين اندونيسيا وفييت نام السى توضيح متبادل لعدد من جوانب المشكلة ، لا تزال توجد اختلافات بشأن بعض النقاط الهامة ، وينبغي تسوية هذه الاختلافات إذا ما كان لعملية التوصل السى حوار حقيقي أن تستمر . والنقطة الاساسية من هذه النقاط هي ضرورة اعتراف جميع الاطراف بأن مشكلة كمبوتشيا ليست مشكلة بين "آسيان" وفييت نام أو دول

الهند الصينية ، ولكنها مشكلة بين الشعب الكمبوتشي وفييت نام ، ومن ثم ، فإن دور اندونيسيا باعتبارها محاورا ودور "آسيان" بشكل عام يتمثلان في السعي الى تسهيل المفاوضات المجدية فيما بين الاطراف المعنية مباشرة" . (A/40/PV.61 ، ص ٢٢)

هذه هي النقطة الاساسية . فاذا كانت فييت نام مهتمة بالسلم في جنوب شرقي آسيا ، ينبغي لها أن تتحدث مباشرة مع الكمبوتشيين . لقد تقدمت دول "آسيان" بالعديد من الاقتراحات ، بما في ذلك اقتراحها الاخير بأن تجرى محادثات جوار بين فييت نام والحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية برئاسة الامير نوردوم سيهانوك . ولضمان اشتراك جميع الكمبوتشيين يمكن لنظام هونغ كونغ الذي اقامه الفيتناميون أن يشترك في الوفد الفيتنامي .

ومما يبعث على الدهشة انه في حين تزعم فييت نام انها دخلت في حوار جاد مع دول "آسيان" ، فانها تصم آذانها عن الاقتراحات التي تتقدم بها تلك الدول . فالحوار لا يعني مجرد الكلام ، بل يتضمن الإصغاء أيضا . وعندما تبدأ فييت نام في الإصغاء آخر الامر ليس فقط الى ما يقوله جيرانها من دول جنوب شرقي آسيا ، بل أيضا الى ما يقوله المجتمع الدولي ، فعندئذ قد نستطيع تجنب هذه الممارسة التي لاطائل منها والتي نخوضها اليوم .

لقد زعمت فييت نام مرات عديدة أيضا انها تمتجيب لرغبات حركة عدم الانحياز . ومع ذلك فانها تلحق في نفس الوقت ضررا بالفا بتلك الحركة ، بمواصلتها تحدى وعرقلة قرارات هذه الجمعية العامة ، وهي هيئة تؤمن بها حركة عدم الانحياز إيمانا عميقا . وما هو أغرب من ذلك ، أن فييت نام تواصل الزعم بانها تؤيد قرارات حركة عدم الانحياز بشأن الحالة في كمبوتشيا ، وتشير على وجه التحديد الى فقرتين بشأن جنوب شرقي آسيا اقربهما كل اجتماع عقد منذ الاجتماع الوزاري المعقود في نيودلهي في عام ١٩٨١ . ولم تتغير هاتان الفقرتان عبر السنين . ومع ذلك ، فنحن نتذكر انه عندما أعدت الصياغة الاولى لهاتين الفقرتين في عام ١٩٨١ ، أعلنت فييت نام معارضتها لهما

لانهما تشيران الى الحالة في كمبوتشيا . لذلك ، فإننا لا نفهم كيف يمكن لفييت نام أن ترفض هاتين الفقرتين في عام ١٩٨١ ، ثم تدأب بعد ذلك على تأييدهما منذ عام ١٩٨٢ ، هذه نقطة محيرة لم نستطع حلها .

ولو أن فييت نام كانت تريد حقيقة الإصفاء الى آراء بلدان عدم الانحياز ، فإنني أود أن أقترح عليها أن تدرس بعناية نتائج التصويت على القرار المعني بالحالة في كمبوتشيا الذي اعتمد أمس . فقد صوّت ما يقرب من ثلثي الدول الاعضاء في حركة عدم الانحياز لصالح ذلك القرار . ولم يصوّت ضده إلا عدد قليل للغاية . فإشارة أوضح من ذلك تنتظرها فييت نام لكي تفهم آراء بلدان حركة عدم الانحياز بشأن الحالة في جنوب شرقي آسيا ؟

ويحدوني وطيد الأمل في أن فييت نام لن تتجه الى الاعتقاد بأن المتكلمين في مناقشة اليوم مجرد عينة تمثل حركة عدم الانحياز أو هذه الجمعية العامة . فمعظم المتكلمين يرتبطون ارتباطا وثيقا بإحدى الدولتين العظميين الرئيسيتين ، كما هو شأن فييت نام . وإذا كانت فييت نام لن تصفي إلا الى آراء تلك الدولة العظمى وحدها ، فإن وقتا طويلا سيمضي قبل أن نشهد السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا . وبإستماعي الى البيانات المدلى بها صباح اليوم ، شعرت بقلق حقيقي وأنا أسمع دولا من قارات بعيدة تدّعي انها تعرف بشكل أفضل "تطلعات" شعوب جنوب شرقي آسيا .

وختاما ، لقد اعتدنا أن نسمع في هذه الجمعية العامة مناقشات بشأن مبادئ ونقاط مؤيدة ونقاط معارضة ، إلا انني لكي أنهي ملاحظاتي ، سأكتفي بسررد بعض الحقائق البسيطة .

تدعي فييت نام في أغلب الأحيان أن هناك مجموعتين من الدول في جنوب شرقي آسيا - مجموعة الدول الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومجموعة دول الهند الصينية . ولنتجاهل مؤقتا أن دول الهند الصينية لا تشكل رابطة من الدول الحرة كما هي الحال في دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، ولنحاول مجرد الحكم على التوجه السلمي لتلك الدول عن طريق الحقائق بدلا من الاقوال . والحقائق على النحو التالي .

يبلغ إجمالي عدد سكان دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا حوالي ٢٧٥ مليون نسمة ، أي أكثر من تعداد فييت نام بخمس مرات . ويصل الناتج القومي الإجمالي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا مجتمعة ما يزيد على ٢٠٠ بليون دولار ، أي أكثر من الناتج القومي الإجمالي لفيت نام بعشرين مرة ، وبالرغم من ذلك تمتلك فييت نام وحدها قوات مسلحة أكبر من القوات التي تمتلكها الدول الست الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا مجتمعة .

وفي الواقع لدى فييت نام أكبر رابع مؤسسة عسكرية في العالم . ومن بين العدد الإجمالي للقوات المسلحة البالغ ١ ٢٢٧ ٠٠٠ فرد في عام ١٩٨٤ ، يصل عدد الجيش الفيتنامي الى مليون ، وهو جيش صقلته المعارك وجعلته من أكثر الجيوش خبرة وتدريباً في آسيا . وهناك ١٥ ألف فرد في سلاح الطيران و ١٢ ألفاً في البحرية و ٦٠ ألفاً في قوات الدفاع الجوي ، وهناك قوات أخرى من حرس الحدود والقوات الاحتياطية التي تستكمل الرقم للجيش النظامي . ويدعم الجيش النظامي قوات إحتياطية مريعة التعبئة قوامها نصف مليون جندي واحتياطي قوى استراتيجي لداخلية البلاد يتألف من مليونين ونصف مليون ، وقوات ميليشيا يتراوح عددها ما بين مليون الى ثلاثة ملايين ومن قبيل المصادفة أن العدد الإجمالي للقوات المسلحة الفيتنامية يمثل ثلاث مرات تعداد سكان سنغافورة .

وأتعشم أن تكون هذه الحقائق بالإضافة الى استمرار فييت نام في احتلالها لكمبوتشيا أعلى صوتا من الحجج السلمية ظاهريا التي تشيرها فييت نام . ومن ثم قد ينبغي علينا أن نحيط فييت نام علما بأنها اذا كانت ترغب حقيقة في إقرار السلم

والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، فلا يجب أن تحضر هنا للبحث عن مصدر المشكلة . وما عليها إلا أن تنظر في المرأة .

السيد كامسري (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

أصبح جنوب شرقي آسيا كيانا إقليميا خلال نفس الوقت الذي نشأت فيه الأمم المتحدة منذ أربعة عقود . وقد استخدم مصطلح "جنوب شرقي آسيا" لأول مرة خلال الحرب العالمية الثانية ليحدد ساحة الحرب في آسيا ، طبقا لتعريف الأستاذ راسل فيفيلد المؤرخ الدبلوماسي الذي حدد زمنيا بزوغ تلك المنطقة على الساحة الدولية . ومنذ ذلك بسدت الحرب دوما وكأنها من السمات المميزة لمنطقة جنوب شرقي آسيا . واليوم ، كما هي الحال في الأربعين عاما الماضية لا تزال تلك المنطقة تعاني من ويلات الحرب .

لقد كانت الحرب الأولى في الهند الصينية حرب تحرر وطني ضد فرنسا الدولة الاستعمارية السابقة التي حاولت أن تفرض الاستعمار القديم على الأمة الجديدة البازغة فييت نام . وكان تعاطف شعوب المنطقة تعاطفا حارا مع الحركة الوطنية في فيت نام . وتجلس تعاون تايلند مع فييت نام في ذلك الوقت في حقيقة أن إحدى الكنائس الفيتنامية كانت مسماة "كتبة سيام" . وبينما كانت فييت نام في ذلك الوقت في حالة حرب مع الدولة الاستعمارية فقد صاد السلم بينها وبين البلدان المجاورة لها وحملت على مساندة معنوية من بلدان المنطقة بأكملها نظرا لعدالة قضيتها .

وكانت الحرب الثانية في الهند الصينية حربا بين شمال فييت نام وجنوب فييت نام من أجل تحديد النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي ستكون له السيادة في فيت نام بأكملها . وأصبحت الحرب الفيتنامية جزءا من الصراع بين الشرق والغرب نظرا لطابعها الأيديولوجي . ومن ثمّ شهدت المنطقة وكذلك العالم إنقساماً في السراى بين المؤيدين والمعارضين لطرف أو آخر من الطرفين الفيتناميين المعنيين .

وبعد ثلاث سنوات من نهاية الحرب الفيتنامية تصدع التعايش السلمي بين الدول الشيوعية والدول غير الشيوعية في جنوب شرقي آسيا . وقامت فييت نام في يوم عيد الميلاد عام ١٩٧٨ بغزو كمبوتشيا واحتلالها عسكريا . وأقامت فييت نام في ٨ كانون

الثاني/يناير ١٩٧٩ نظام هونغ سامرين العميل باعتباره المجلس الثوري الشعبي ، الذي أعلن في ١١ كانون الثاني/يناير إقامة ما يسمى بجمهورية كمبوتشيا الشعبية . وبعد ثلاثة أسابيع من الغزو في يوم ١٨ شباط/فبراير ١٩٧٩ وقع هونغ سامرين معاهدة للصدقة والتعاون مع فييت نام تضمنت نصاً يسمح للقوات الفيتنامية بدخول كمبوتشيا . ومنذ ذلك الحين ، أصبح الصراع في كمبوتشيا أساس المشكلة في جنوب شرقي آسيا .

ومن ثم تعتبر الحرب الكمبوتشية هي الحرب الثالثة في الهند الصينية . لقد شهدت هذه الحرب المستمرة منذ سبع سنوات ، تحول بطله حرب التحرير الوطني التي رأت حرباً للاستعمار الجديد . وباستخدامها لقوتها العسكرية في غزو واخضاع واحتلال جارتها الأصغر ، تقف فييت نام اليوم في عزلة عن أغلبية بلدان المنطقة وعن المجتمع الدولي ، وستظل على تلك الحال إذا لم تسحب جميع قواتها من كمبوتشيا وتمكّن شعب كمبوتشيا من تقرير مصيره دون أي قسر .

ومن المفارقات أن البلد الذي اعتمد على الوسائل العسكرية لتسوية المشكلة الكمبوتشية يدّعي الآن الدفاع عن قضية السلم والاستقرار والتعاون في المنطقة . بيد أن وفدي يعتقد أن شعوب المنطقة ، بما في ذلك شعب فييت نام الذي عانى طويلاً من ويلات العديد من الحروب ، تتطلع إلى السلام والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا .

وعلاوة على زعزعة الاستقرار والأمن في المنطقة ، فقد أدّى الاحتلال الفيتنامي لكمبوتشيا إلى ظهور عبء ضخم يتمثل في اللاجئين والنازحين الكمبوتشيين الذين اضطروا إلى مفادرة وطنهم المحتل . لقد أصبح هؤلاء الأفراد مصدر قلق دائم للبلدان المضيفة ، بلدان الملاذ الأول ، وذلك من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية . لقد وجدت تايلند نفسها بصفة خاصة تنوء بعبء ثقيل عندما مدت فييت نام حدودها عبر كمبوتشيا حتى الحدود الشرقية لتايلند . وسرعان ما تتابعت العواقب ، لا في شكل تدفق ضخم مسن اللاجئين فحسب بل أيضاً في نشوب القتال قرب حدودها وانتشاره أحياناً داخل أراضيها بالإضافة إلى عمليات التسلح المسلحة المتعمدة داخل أراضي تايلند . ولم تحدث تلك الأعمال أثناء هجوم فييت نام في موسم الجفاف فحسب بل أيضاً طوال السنوات السبع الماضية .

وتود تايلند وبلدان رابطة أمم وشعوب جنوب شرقي آسيا "آسيان" أن ترى عبودة التمايش السلمي الى منطقة جنوب شرقي آسيا . ومن حيث المبدأ لا يمكن لرابطة هذه البلدان والغالبية الساحقة للمجتمع الدولي أن تقبل العمل الذي تقوم به فيبيت نسام في كمبوتشيا كأمر واقع . وانما تريانه سابقة خطيرة وغير مشروعة ، ناهيك عن الاضرار الأخرى . ومن ثم ينبغي التوصل الى حل تراعى فيه المصالح المشروعة لجميع الأطراف ، ولكن ليس على حساب كمبوتشيا وشعبها .

لقد حددت "آسيان" خطوطا إرشادية لإقامة منطقة سلم وحرية وحياد لتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة . إلا أن هذه المنطقة لم تخرج الى حيز التنفيذ حتى الآن بسبب النزاع المسلح في كمبوتشيا وما ترتب على ذلك من اشتراك قوات أجنبية من خارج المنطقة .

فالطريق الى السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ينبغي أن يمر عبر بنوم بنه . لان الأساس القوي لإقامة تعاون إقليمي ببناء بين جميع بلدان جنوب شرقي آسيا لا يمكن أن يرمى إلا عندما تحل مسألة كمبوتشيا . وقد أوضح التاريخ أن أي تعاون سلمي لا يمكن أن يبقى طويلا اذا ما مضى أحد الأطراف الى تقويض إستقلال وبقاء الطرف الآخر . وينبغي أن يتوفر العنصر الهام الخاص بالثقة المتبادلة بين بلدان المنطقة قبل أن يتحقق نمو التعاون الإقليمي وازدهاره . ومن ثم ، فإن أولى الخطوات لإقرار السلام والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا هي أن تعود كمبوتشيا بلدا مستقلا محايدا غير منحاز حرا من الاحتلال الأجنبي والقسر ، عندئذ فقط ، يمكن أن يظل جسر السلام على جنوب شرقي آسيا .

فيما يتعلق بلاو ، شقيقتنا عرقيا عبر القرون ، فإن تايلند مستعدة دائما لمناقشة أية موضوع يمثل مشكلة حقيقية للبلدين ، ولكن فلتكن مناقشات بروح أخوية بدلا من المواجهة التي تحقق مملحة بلد ثالث يحتفظ بحوالي ٥٠ ألف جندي على تراب لاو ، وليؤد كل من الطرفين التزاماته بعدم اللجوء الى الأعمال الهدامة ، وأي نوع من الأعمال العدائية ضد الآخر .

إن العلاقات بين تايلند ولاو - على خلاف العلاقات بين معظم البلدان الأخرى - لها طابع مميز ، لان البلدين يربطهما الاشتراك في التاريخ والعقيدة والعرق والثقافة

واللغة . ولم يحل إنشاء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في عام ١٩٧٥ دون نمو العلاقات الطيبة بين تايلند ولاو . بل على العكس من ذلك ، حاولت قيادة كل من البلدين تعزيز هذه العلاقات بما يحقق النفع المتبادل لشعبيهما . وقد كان هذا واضحا في التبادل المعتاد للزيارات بين الاعضاء البارزين في الحكومتين . وتم التوقيع على وثائق هامة توضح الاتفاق بشأن مجالات عديدة في العلاقات بين البلدين . وأنشئت لجنة الحدود التايلندية اللاوية على المستويين الوطني والمحلي بوصفها آلية تختص بالاشراف على الممارسة العامة للعلاقات الخنائية . وقد أثبتت هذه الآلية المصممة لتعزيز العلاقات وحل المشاكل بين البلدين جدواها وفعاليتها في الماضي . ولا تزال تشهت فائدتها في الوقت الراهن .

لسوء الحظ ، حدث في العام الماضي - كما أشار بعض المتكلمين في بياناتهم - ان استرعت ثلاث قرى بعيدة على الحدود التايلندية اللاوية يسكنها أقل من ١٥٠٠ فرد الاهتمام عندما تعرفت القوات اللاوية لفريق تايلندي ينشر طريقا قريبا . وحتى تخفف حكومة تايلند الملكية الحالة وتحقق حلا سلميا ، أعادت نشر الافراد العسكريين التايلنديين الذين كانوا قد أرسلوا لتوفير الحماية لفريق العمل التايلندي في مواقع داخل الحدود التايلندية في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ . وقد أعلن وزير الخارجية تايلند هذا ، الاجراء السلمي من جانب واحد في الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ .

ولذلك ، ينبغي الا يشكل هذا الموضوع الخاص بالقرى الثلاث الصغيرة الواقعة على الحدود مشكلة سياسية . وتايلند على استعداد أيضا للاشتراك في مسح فني للتأكد من الحد المضبوط الفاصل بين البلدين الذي تقع عليه هذه القرى . إلا أن لاو لم تتعاون في هذا الشأن حتى الآن .

ولا تزال تايلند تبحث عن الطرق والوسائل الكفيلة بتهيئة مناخ موات لتطبيع العلاقات بين تايلند ولاو . وفي تموز/يوليه ١٩٨٥ ، بعث وزير خارجية تايلند وفدا خاصا الى فينتيين ، عاصمة لاو ، يحمل رسالة شخصية واقتراحا بتميز الروابط والاتصالات بين المسؤولين في كلا البلدين وبين شعبيهما أيضا .

وفي الوقت الحاضر ، تناقش تايلند بشكل فعال مع لاو الطرق والوسائل اللازمة لاستئناس المحادثات بين الجانبين في إطار الآليات القائمة . وتايلند مقتنعة بأنه إذا توفر الإخلاص وإرادة السياسية الضرورية لتحسين العلاقات الثنائية فلن تكون هناك مشاكل لا يمكن حلها عن طريق الآلية القائمة ، وبمعة خاصة على مستوى المحافظات ، حيث يحتفظ الافراد والرسميون من كلا الجانبين باتصالات وثيقة ويتعاون بثناء .

لقد توصلت شعوب جنوب شرقي آسيا في وقت يرجع الى عام ١٩٦٧ الى عدد من النتائج الاساسية وهي : ان هناك حاجة ماسة للاخذ بنهج إقليمي لمواجهة مستقبلنا المشترك ، وان هناك أهمية واضحة لتنسيق مصالحنا الوطنية في إطار تطلعاتنا الإقليمية المشتركة ، وان هناك حاجة ماسة لتعزيز الثقة المتبادلة بين دول المنطقة بما يضمن سيادة كل منا ووحدة أراضيه وصلاحها وأمن واستقرار المنطقة بأسرها . ومن ثم تشكلت رابطة أمم جنوب شرق آسيا التي أصبحت ، الى جانب كونها إطارا عمليا للسلم والاستقرار في المنطقة إطارا عمليا للتعاون الإقليمي .

وبينما تدور الحرب في كمبوتشيا ، يزدهر التعاون الإقليمي بين البلدان الست الاعضاء في " الرابطة" . ولا يزال الهدف السياسي للرابطة هو إنشاء منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا . وذلك لان بلدان " الرابطة" تتطلع الى المستقبل لتسرى منطقة جنوب شرق آسيا من الحروب لان كل بلد منها سوف يمتنع عن التهديد باستخدام القوة ضد السيادة الإقليمية أو الاستقلال الوطني لجيرانه ، وتتطلع بلدان " الرابطة" الى المستقبل لتسرى منطقة جنوب شرقي آسيا وقد حظيت شعوبها بالحقوق الملازمة لسيادتها وكرامتها وبالمساواة فيما بينها ، وتتطلع بلدان الرابطة الى المستقبل لتسرى منطقة جنوب شرقي آسيا وهي قادرة على حماية مصالحها الجماعية من أي تنافس بين الدول العظمى ، الامر الذي يحقق النفع للمنطقة . وبصرف النظر عن الخلافات بين نظم دول جنوب شرقي آسيا السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ينبغي لها أن تستثمر طاقتها ومواردها لجعل منطقتنا جزءا من العالم يسوده السلم والإزدهار .

والحقيقة المؤسفة ، انه ما دام زعماء فييت نام لا يبدون اتجاها لتأييد التسوية العادلة السلمية المعقولة لمشكلة كمبوتشيا ، لن يحل السلام والاستقرار والتعاون في منطقة جنوب شرقي آسيا . ويأمل وفد بلادى أن يجيبء اليوم الذى يمكن لدول جنوب شرقي آسيا أن تستجيب فيه للتطلعات الحقيقية لشعوبنا لان ترى جنوب شرقي آسيا أكثر سلما واستقرارا ، وأن يتوافر مناخ أفضل للتعاون الإقليمي البناء .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠